

الأداء فالدين المذكور اقوي لان القاضي اذا وجد من مال  
الديون ما يجانس الدين يأخذه يلا رضاً ويدفعه الى  
صاحبه وليس له ذلك في الزكوة وان ظفر بحسبها وايضاً  
اذا اجتمع حق الله وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفاء  
بما يقدر حق العباد لا احتياجهم مع استعناء الله تعالى وكرمه  
و تفصيل المقام ان الدين اذا كان للعباد فالباقي بعد تحصيل  
المبتدئ ان وفيه فذلك وان لم يف فان كان الغريم واحداً  
يعطى له الباقي وما بقي له على المبتدئ ان شاء عيني وان شاء تركه  
الي دار الخلاء وان كان متعدد فان كان الكل دين الصحة اعني  
ما كان ثابتاً بالبيئته او بالقرار في زمان صحته او كان الكل دين  
المرض اعني ما كان ثابتاً بالقرار في مرضه فانه يصرف الباقي اليهم  
على حسب مقدار ديونهم وان اجتمع الدينان معا يقدر دين  
الصحة لكونه اقوي الا يري انه محجور في مرضه عن التبرع  
بما زاد على الثلث ففي اقراره نوع ضعف و اذا اقر في مرضه  
بدون علم بشئته يطبق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه  
او استهلكه كان ذلك في الحقيقة من دين الصحة اذ قد علم  
وجوبه بغير اقراره فلذلك ساواه في الحكم وان كان الدين  
من حقوق الله تعالى كما سبق من الفروض فان اوصى به المبتدئ  
وجه عندنا تنقيده من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان

له

وان لم يوص له يجب شرف قوله اذا افاضته صلواته و اوصى ان  
يطعم عنه فعلى الوصية ان يطعم عنه من الثلث لكل صلاة  
تصف صاع من يروى كذا الموترحة عند ابي حنيفة رح اذ قد  
روي عنه ان الوتر فريضة وان فانه صوم رمضان لم يرض  
ان يسفر وتكمن من فضائه بعد تربيته من المرض او اقامته  
من السفر ولم يقض حتى مات و اوصى بالطعام فوجب على  
الوصية ان يطعم من الثلث لكل يوم نصف صاع من يرمي  
رؤيته عن يمينه ما سئل عن ذلك قال ان مات قبل ان يطبق  
الصوم فلا شئ عليه وان اطافه ولم يصبر فليقض عنه يعنى  
بالطعام يدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنه من فارقا  
و مرضي حالاً يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فوجب  
الحمل على الطعام لان المفدية تقوم مقام الصوم في حق الشيخ  
القاضي وكذا في حقه لا شئ لهما في وقوع المائس عن اداء الصوم  
وان كان الدين الزكوة و اوصى بما يجب ادائها من ثلث ماله  
وان كان الحج و اوصى به يودي من ثلثه ايضاً ولو حج عنه الوارث  
بلا وصية يرضى من الله قوله ثم تنفذ وصاياها هذا هو الثالث  
من الاربعة اي يبدؤ بتفدية الوصية من ثلث ما بقي بعد الدين  
لان ثلث اصل الماله لان ما تقدم من الثلثين وقضاة الدين  
قد صار وصوفاً في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو